شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة تّصدُر عن مَركز الأبحاث
في منظمة التحْرير الفلسطينيَّة

العدد 295 صيف، خريف 2026

رئيس مجلس الإدارة

د.محمد اشتية

الإشراف العام

د. منتصر جرار

مدير التحرير

د.نور بدر

هيئة التحرير

د.أيمن يوسف

د.عدنان ملحم

أ.فهمي الزعارير

سكرتير التحرير

د.يحيى قاعود

2026



تأسس مركز الأبحاث الفلسطيني في عام 1965 بمدينة بيروت، ليكون أول منصة فلسطينية رسمية مكرسة لاستدامة الذاكرة الفلسطينية وتوثيق سيرتها، فضلاً عن إنتاج الدراسات التي تسهم في تشكيل السياسات، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني على المستويين الوطني والدولي. جاءت نشأة المركز في سياق التحولات الكبرى التي أدت إلى الشتات، وتعرض القضية الفلسطينية لمحاولات طمس الهوية، خاصة بعد نكبة 1948، مما أوجب بناء صرح علمي مستقل يرد الاعتبار للحقيقة التاريخية ويقود الجهود البحثية لتحقيق المصلحة الوطنية.

يضطلع المركز بتقديم أبحاث علمية متماسكة، تستند إلى أدوات منهجية دقيقة، تسهم في تمكين صناع السياسات، والإعلاميين، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الحقوقية من بناء رؤى متكاملة، تستشرف المستقبل، وتضع التوصيات العملية. وتقوم رسالته على إرساء أدوات تحليلية واستشرافية متطورة، تعتمد على فهم معمق للتحديات، وتقديم رؤى بديلة قائمة على البيانات الدقيقة، والرصد المستمر للتحولات المحلية والإقليمية والدولية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس :9702966228 +
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L .O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9702966228
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة لمركز الأبحاث الفلسطيني
2026

المحتويات

الافتتاحية	**5**
المحور الأول: الحرب الإيرانية -الإسرائيلية-الأمريكية وتداعياتها الإقليمية	**13**
ما بعد الردع الخفي كيف غيّرت الضربات المباشرة قواعد اللعبة بين طهران وتل أبيب؟	13
اختبار التطبيع كيف هزت حرب غزة مسارات السلام العربية- الإسرائيلية؟	27
القضية الفلسطينية في الحسابات الإيرانية: توظيف أم تبنّ؟ المقاومة بين الورقة والثوابت: قراءة نقدية في علاقة إيران بالفصائل الفلسطينية	43
المحور الثاني: الضفة الغربية العنف والضم والمصير المجهول	**53**
الضفة الغربية خرائط السيطرة والعزل في ظل التوسع الاستيطاني	53
حين ينقض الداخل الإسرائيلي روايته الاستيطان والأبارتهايد في مرآة النقد الإسرائيلي	80
تراجع فاعلية القانون الدولي في ردع إسرائيل عن ضمّ الضفة الغربية	89
المحور الثالث: غزة جحيم الحاضر وضبابية المستقبل	**111**
غزة تحت الأنقاض: الأبعاد الإنسانية لكارثة بلا أفق	111
«مجلس السلام» ومعضلة الشرعية السياسية في مرحلة ما بعد الحرب	128

المحور الرابع: القضية الفلسطينية في ميزان التحولات الفكرية 146

أطوار فكرة الدولة الفلسطينية... الإشكاليات والمحددات والآمال 146

من مقاومة الاحتلال إلى تعزيز اليمين الإسرائيلي:
مراجعة نقدية لتجربة حماس 173

المحور الخامس: القضية الفلسطينية في ميزان المتغيرات الكبرى 187

«نقطة الانهيار» وإعادة تشكّل النظام متعدد الأطراف:
قراءة نقدية في التحولات البنيوية للنظام الدولي 187

الشرعية الدولية والعقوبات الشعبية كأدوات لحماية
الحقوق الفلسطينية: دراسة في الفرص والتحديات 202

فاعلية دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان 226

المحور السادس: الملاحق 239

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

"مجلس السلام" ومعضلة الشرعية السياسية في مرحلة ما بعد الحرب

وسام عمر*

يناقش المقال فكرة "مجلس السلام لغزة" بوصفها نموذجاً مقترحاً لإدارة مرحلة ما بعد الحرب، ويحلل مرتكزاته وعناصر قوته وحدود فاعليته. ويخلص إلى أن المشكلة الأساسية لم تكن في تصميمه المؤسسي، بل في افتقاره إلى الشرعية الفلسطينية، وتغليب الحوكمة والإعمار على الحل السياسي، بما جعل السلام مشروعاً إدارياً أكثر منه تسويةً قائمةً على الحقوق والسيادة.

لم يكن سؤال «اليوم التالي» في غزة، منذ اندلاع حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، مجرد نقاش تقني حول إعادة الإعمار أو آليات توزيع المساعدات الإنسانية، بل كان في جوهره صراعاً سياسياً حول تعريف النظام الذي سيحكم قطاع غزة بعد الحرب، والجهة التي تمتلك حق رسم ملامحه وتحديد أولوياته. فالنقاش لم يقتصر على مسألة من سيدير غزة وحسب، بل امتد إلى سؤال أكثر عمقاً يتعلق بطبيعة السلام نفسه: هل يبنى من خلال ترتيبات إدارية وأمنية تفرضها القوى الدولية والإقليمية، أم من خلال عملية سياسية تستند إلى الشرعية المحلية وحق تقرير المصير؟

وقد كشفت حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة عن أزمة سياسية وإنسانية مركبة تتجاوز الدمار المادي الهائل الذي لحق بالقطاع. فمن جهة، برزت معضلة تتعلق بمستقبل السلطة السياسية والأمنية في غزة، ومن جهة أخرى، ظهرت تحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية وتعليمية غير مسبوقة مرتبطة بإعادة الإعمار وإدارة الموارد المالية والمؤسسية اللازمة لذلك. فهذه الأزمة المركبة

* أستاذ زائر في جامعة كامبردج (المملكة المتحدة)، متخصص في الإعلام السياسي.

تتجاوز الدمار المادي إلى تحديات بنيوية تخص الحكم، والشرعية، وإعادة الإعمار، والتنمية.

وفي ظل غياب توافق فلسطيني أو إقليمي أو دولي حول الجهة التي ستتولى إدارة المرحلة الانتقالية، بدأت تتبلور مجموعة من التصورات والخطط والمبادرات، كان معظمها صادراً عن دوائر دولية وإقليمية، سعت إلى اقتراح نماذج جديدة للحكم والإدارة في مرحلة ما بعد الحرب. وفي مقابل هذه الطروحات، برزت مبادرة فلسطينية لافتة تمثلت في "الخطة الفلسطينية للهدنة: نحو انتقال قائم على الحقوق لتحقيق السلام الفلسطيني- الإسرائيلي[1]" التي أعدتها مجموعة العمل الفلسطينية التقنية في يونيو/ حزيران 2025، وقدمت تصوراً فلسطينياً لمرحلة ما بعد الحرب يستند إلى مقاربة حقوقية وسياسية تربط إعادة الإعمار والانتقال المؤسسي بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، بدلاً من الاقتصار على الترتيبات الأمنية والإدارية وحدها.

في سياق المبادرات، برزت فكرة «مجلس السلام لغزة (Board of Peace) " بوصفها أحد أبرز المقترحات المطروحة لإدارة المرحلة الانتقالية. وقد قُدِّم المجلس باعتباره إطاراً مؤسسياً يجمع بين الإشراف الدولي والمشاركة الفلسطينية الرمزية المحدودة، ويتولى تنسيق ملفات الأمن والإدارة المدنية وإعادة الإعمار خلال الفترة التي تلي انتهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية. وارتبطت الفكرة بخطة السلام التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والتي أقر مجلس الأمن إطارها العام أواخر عام 2025 ضمن مقاربة متعددة المراحل تهدف إلى وقف الأعمال القتالية في قطاع غزة، وإعادة تدفق المساعدات الإنسانية، وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين الذين كانوا محتجزين لدى حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، ثم الانتقال إلى ترتيبات الحكم والإدارة المستقبلية للقطاع[2].

غير أن الجدل الذي أثارته خطة ترامب لم يكن مرتبطاً فقط بجدواها العملية أو قدرتها على إدارة عملية إعادة إعمار غزة، بل بطبيعة الفلسفة والمبادئ السياسية التي تستند إليها. فبينما رأى مؤيدوها أنها محاولة لتجاوز حالة الانهيار المؤسسي والفراغ الإداري التي خلفتها الحرب، اعتبرها منتقدوها نموذجاً جديداً للوصاية الدولية يعيد إنتاج أنماط قديمة من إدارة الأقاليم أو المناطق الخارجة من النزاعات تحت شعارات الاستقرار، والتنمية، وبناء السلام، والديمقراطية.

وتكمن أهمية هذا الجدل في أنه يعكس توتراً بنيوياً بين منطقين مختلفين

لبناء السلام: الأول يركز على الاستقرار والإدارة الفعالة بوصفهما أولوية عاجلة، والثاني يربط السلام المستدام بمسألة التمثيل السياسي والشرعية وحق السكان في المشاركة الفعلية في تقرير مستقبلهم. ومن ثم فإن النقاش حول مجلس السلام لغزة لا يتعلق فقط بترتيبات مؤقتة لإدارة مرحلة انتقالية، بل يمتد إلى طبيعة النظام السياسي الذي قد ينشأ في القطاع، وإلى حدود التدخل الدولي في تشكيله.

وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المقال إلى تحليل فكرة مجلس السلام لغزة بوصفها أكثر من مجرد آلية إدارية لإدارة مرحلة ما بعد الحرب. فالقضية الأساسية لا تتعلق فقط بفعالية المجلس أو كفاءته المؤسسية، بل بالسؤال الأعمق المتعلق بشرعية هذا المجلس كنموذج حكم وحدود قدرته على التوفيق بين متطلبات الاستقرار وإعادة الإعمار من جهة، وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم والمشاركة في رسم مستقبلهم السياسي بشكل مستقل من جهة أخرى.

ويعتمد هذا المقال مقاربة تحليلية- تفسيرية تستند إلى قراءة نقدية للخطابات والوثائق السياسية المرتبطة بمشاريع «اليوم التالي» في غزة، لا سيما المبادرات المتعلقة بما يُعرف بـ»مجلس السلام لغزة». ويرتكز التحليل على مراجعة مصادر متعددة تشمل تصريحات رسمية لفاعلين فلسطينيين ودوليين، ووثائق صادرة عن منظمات دولية ومراكز أبحاث، إضافة إلى الأدبيات النظرية في مجال بناء السلام والحوكمة الانتقالية.

ومن حيث الإطار النظري، يوظف المقال مفاهيم الحوكمة الانتقالية (Transitional Governance)ونماذج «السلام الهجين (Hybrid Peacebuilding) "، إلى جانب مقاربات نقدية مستمدة من أدبيات ما بعد الاستعمار التي تركز على إشكاليات الشرعية، والتمثيل، وعلاقات القوة داخل عمليات بناء السلام.

ولا يسعى المقال إلى تقديم تقييم تقني تفصيلي لجدوى المجلس من حيث الكفاءة الإدارية أو الاقتصادية، بقدر ما يركز على تحليل بنيته السياسية، وافتراضاته الضمنية، وحدود قابليته للحياة في ضوء مسألة الشرعية الفلسطينية. وعليه، يظل نطاق الدراسة محصوراً في تحليل الخطاب والتصميم المؤسسي للمبادرة، دون الادعاء بتغطية كافة الديناميات الميدانية أو العسكرية المرتبطة بالحرب في غزة.

ولتفادي أي لبس مفاهيمي، يعتمد هذا المقال مجموعة من المصطلحات الأساسية التي تُستخدم بصورة متسقة في جميع أجزائه. أولاً، يُستخدم مصطلح «مجلس السلام لغزة» للإشارة إلى مجمل التصورات السياسية والمؤسسية التي طُرحت لإقامة هيئة انتقالية متعددة الأطراف لإدارة مرحلة ما بعد الحرب، بغضّ النظر عن اختلاف تسمياتها في بعض المصادر أو غياب وثيقة تأسيسية موحدة.

ثانياً، يُقصد بـ «الحوكمة الانتقالية (Transitional Governance)» تلك الترتيبات المؤسسية المؤقتة التي تُنشأ لإدارة الفترات التي تعقب النزاعات، حيث تكون مؤسسات الدولة ضعيفة أو منهارة، ويجري نقل السلطات جزئياً إلى هياكل بديلة أو مشتركة تجمع بين الفاعلين المحليين والدوليين.

ثالثاً، يستخدم المقال مفهوم «السلام الهجي (Hybrid Peacebuilding) » للإشارة إلى نماذج بناء السلام التي تقوم على تفاعل -أو أحياناً تداخل غير متكافئ- بين التدخلات الدولية والبنى المحلية، بحيث لا يكون السلام ناتجاً عن طرف واحد، بل عن مزيج من القوى الخارجية والداخلية، غالباً مع تفاوت في موازين النفوذ. وأخيراً، يشير مصطلح «الملكية المحلية (Local Ownership) » إلى درجة تمكّن الفاعلين السياسيين والمجتمعيين المحليين من صياغة وتوجيه وترتيب أولويات المرحلة الانتقالية بأنفسهم، باعتبارها شرطاً أساسياً لاكتساب الشرعية واستدامة أي ترتيبات ما بعد النزاع[3].

نشأة المبادرة وتطورها

لا يحيل مصطلح «مجلس السلام لغزة» إلى مبادرة رسمية مكتملة تستند إلى وثيقة تأسيسية موحدة أو اتفاق سياسي معلن، بل يعكس مساراً تراكمياً من التصورات والمقترحات التي تشكّلت تدريجياً ضمن نقاشات «اليوم التالي» للحرب على غزة منذ أواخر عام 2023. ومن هذه الزاوية، فإن المجلس يمثل إطاراً تصوّرياً أكثر منه مشروعاً مؤسسياً متبلوراً، إذ تبلورت ملامحه عبر سلسلة من النقاشات والمبادرات المتفرقة التي اشتركت في السعي إلى معالجة إشكالية الحكم في مرحلة ما بعد الحرب.

ومع مرور الوقت، بدأت هذه الأفكار تأخذ شكلاً أكثر تحديداً في تقارير صادرة عن مراكز أبحاث غربية وفي مداولات سياسية غير رسمية، حيث ظهر تصور

لهيئة انتقالية متعددة الأطراف تتولى الإشراف على الأمن وإعادة الإعمار وإدارة الشؤون المدنية، مع إسناد بعض المهام التنفيذية إلى شخصيات فلسطينية ذات طابع تكنوقراطي[4]. ورغم اختلاف التفاصيل بين هذه المقترحات، فإنها تشاركت في تصور يقوم على توزيع السلطة بين فاعلين دوليين وإقليميين ومحليين، مع منح الدور الحاسم للجهات الخارجية بوصفها الضامن للاستقرار وإدارة المرحلة الانتقالية. وتكررت عناصر هذا النموذج في مبادرات متعددة جمعت بين إشراف دولي مباشر أو غير مباشر، ودعم إقليمي من دول مثل مصر وقطر والإمارات، إلى جانب حضور فلسطيني محدود ضمن هياكل إدارية أو استشارية. ويكشف هذا التكرار عن وجود اتجاه متنامٍ داخل بعض الدوائر الدولية نحو التعامل مع غزة بوصفها قضية حوكمة وإدارة أزمة، أكثر من كونها قضية سياسية مرتبطة بالاحتلال وحق تقرير المصير.

وقد تباينت مواقف الأطراف المختلفة تجاه هذه الطروحات. فبينما نظرت إليها بعض الدوائر الغربية باعتبارها حلاً عملياً لمعضلة «من يحكم غزة»، أبدت إسرائيل دعماً مشروطاً لأي صيغة تستبعد حركة حماس وتعيد تشكيل البيئة الأمنية في القطاع بما ينسجم مع متطلباتها الأمنية. وفي المقابل، عبّرت الفصائل الفلسطينية عن رفض واضح لأي ترتيبات تُصاغ خارج إطار التوافق الوطني الفلسطيني، معتبرة أن إدارة مرحلة ما بعد الحرب يجب أن تكون نتاجاً لعملية سياسية فلسطينية داخلية. أما السلطة الفلسطينية، فقد تبنت موقفاً أكثر حذراً جمع بين القبول المبدئي بفكرة المرحلة الانتقالية والرفض لإنشاء هياكل أو مؤسسات يمكن أن تشكل بديلاً دائماً أو موازياً لمؤسساتها الرسمية.

وتشير هذه التباينات إلى أن الخلاف لم يكن حول تفاصيل الإدارة الانتقالية فحسب، بل حول مصدر الشرعية ذاته: هل تستمد الترتيبات الجديدة مشروعيتها من توافق دولي وإقليمي يسعى إلى ضمان الاستقرار، أم من توافق فلسطيني داخلي يمنحها تمثيلاً سياسياً فعلياً؟

وبذلك، فإن «مجلس السلام لغزة» لا يمكن فهمه بوصفه مبادرة متكاملة بقدر ما يمثل تجميعاً لعدة تصورات سياسية متقاطعة سعت إلى إدارة مرحلة ما بعد الحرب. غير أن أهمية هذه التصورات لا تكمن في درجة نضجها المؤسسي بقدر ما تكمن فيما تعكسه من تحول في مقاربة بعض الفاعلين الدوليين

للقضية الفلسطينية؛ إذ يجري التعامل مع مستقبل غزة بوصفه مسألة إدارة انتقالية وأمن وإعمار، في حين يجري تهميش الأسئلة المتعلقة بالتمثيل السياسي والشرعية الوطنية. ومن هنا تبرز أهمية تحليل المجلس ليس فقط كآلية للحكم المؤقت، بل كتصور سياسي يعكس موازين القوة والرؤى المتنافسة بشأن مستقبل القطاع.

مرتكزات انطلاق مجلس السلام: من إدارة الأزمة إلى إعادة هندسة المجال السياسي

لم تنشأ فكرة «مجلس السلام لغزة» في فراغ سياسي، بل جاءت بوصفها نتاجاً لسلسلة من الافتراضات التي تبلورت خلال الحرب على قطاع غزة وما أعقبها من نقاشات حول ترتيبات «اليوم التالي". ولم تقتصر هذه الافتراضات على معالجة التداعيات الإنسانية أو متطلبات إعادة الإعمار، بل انطوت على تصور أوسع يتعلق بإعادة تنظيم المجال السياسي في القطاع وتحديد الجهة التي تمتلك سلطة الحكم والإدارة في المرحلة المقبلة. ومن ثم فإن فهم المجلس يقتضي تحليل الأسس الفكرية والسياسية التي استندت إليها الدعوات لإنشائه، باعتبارها تعكس رؤية محددة لمستقبل غزة أكثر مما تعكس مجرد استجابة تقنية لظروف ما بعد الحرب.

الفرضية الأولى: نهاية نموذج الحكم القائم حالياً

انطلقت معظم التصورات الدولية الخاصة بمرحلة ما بعد الحرب من فرضية مفادها أن نموذج الحكم الذي قادته حركة حماس في قطاع غزة منذ عام 2007 لم يعد قابلاً للاستمرار في صورته السابقة. فمن منظور الجهات التي صاغت هذه التصورات، لم تقتصر الحرب على إحداث دمار مادي واسع النطاق، بل كشفت أيضاً عن اختلالات بنيوية في منظومة الحكم والإدارة والأمن داخل القطاع، الأمر الذي استدعى البحث عن ترتيبات سياسية ومؤسسية جديدة لإدارة المرحلة الانتقالية[5].

وبناءً على هذا التصور، لم يُطرح مجلس السلام باعتباره مجرد أداة لإعادة بناء ما دمرته الحرب، بل بوصفه إطاراً لإعادة تشكيل البيئة السياسية والمؤسسية التي ستنبثق عنها غزة ما بعد الحرب. وبذلك انتقل النقاش من مسألة إعادة تأهيل المؤسسات القائمة إلى مسألة إعادة تعريف طبيعة السلطة ذاتها، ومن

يمتلك حق ممارستها، وتحت أي مرجعية سياسية وأمنية. ومن هنا يمكن النظر إلى المجلس باعتباره جزءاً من مشروع أوسع لإعادة هندسة الحقل السياسي في القطاع بما ينسجم مع التصورات الدولية والإقليمية السائدة حول الاستقرار والأمن.

الفرضية الثانية: الإعمار بوصفه مدخلاً لإعادة التنظيم السياسي

ارتبط ظهور المجلس أيضاً بحجم الدمار غير المسبوق الذي لحق بقطاع غزة. تُقدَّر احتياجات إعادة الإعمار والتعافي في قطاع غزة بما يتجاوز 70 مليار دولار وفقاً لتقييمات مشتركة للبنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. غير أن أهمية هذه التقديرات لا تكمن في بعدها الاقتصادي فحسب، بل فيما ترتب عليها من آثار سياسية ومؤسسية. فكلما ارتفعت كلفة إعادة الإعمار وتعقدت آليات تمويلها وتنفيذها، تعززت لدى الجهات المانحة والمؤسسات الدولية القناعة بضرورة وجود بنية حوكمة مركزية تتولى إدارة الموارد المالية والإشراف على تنفيذ المشاريع وضمان المساءلة. وبهذا المعنى، تحولت إعادة الإعمار من قضية تنموية إلى أداة لإعادة تنظيم السلطة وإعادة توزيع مراكز النفوذ داخل القطاع. وتنسجم هذه المقاربة مع اتجاه متزايد في أدبيات بناء السلام يربط بين التمويل الدولي وإعادة تشكيل المؤسسات السياسية في البيئات الخارجة من النزاعات، بحيث تصبح عملية الإعمار نفسها وسيلة لإعادة ترتيب العلاقات السياسية وليس مجرد استجابة لاحتياجات اقتصادية أو إنسانية.

الفرضية الثالثة: الاستجابة لمعضلة "اليوم التالي"

في جوهرها، مثّلت فكرة مجلس السلام محاولة للإجابة عن سؤال ظل حاضراً طوال الحرب: من سيدير غزة بعد انتهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية؟ وقد برز هذا السؤال نتيجة ثلاث اعتبارات متزامنة.

أولها وجود توافق واسع بين إسرائيل وعدد من القوى الدولية، أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، على رفض العودة إلى معادلة ما قبل الحرب، سواء من حيث البنية الأمنية أو شكل الحكم القائم آنذاك. أما الاعتبار الثاني، فتمثل في التشكيك الدولي بوجود بديل فلسطيني قادر على تولي إدارة القطاع بصورة فورية، في ظل استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية التي تواجه المؤسسات الفلسطينية.[6] في حين ارتبط الاعتبار الثالث برفض معظم

الأطراف خيار الاحتلال الإسرائيلي المباشر أو الإدارة العسكرية طويلة الأمد. نظراً لما يرتبه ذلك من أعباء سياسية وأمنية واقتصادية كبيرة. وفي ظل هذه المعادلة، ظهر مجلس السلام بوصفه صيغة انتقالية تسعى إلى سد الفراغ الإداري والأمني ريثما تتبلور ترتيبات سياسية أكثر استقراراً. غير أن أهميته لا تكمن فقط في كونه حلاً مؤقتاً، بل في كونه يعكس توجهاً نحو فصل إدارة القطاع عن مسار التسوية السياسية الأشمل، بحيث تصبح إدارة الأزمة هدفاً قائماً بذاته بدلاً من أن تكون جزءاً من عملية سياسية تعالج جذور الصراع.

البنية المؤسسية المقترحة للمجلس

استناداً إلى هذه الفرضيات، تم طرح مجلس السلام كمنظومة متعددة المستويات تجمع بين الإدارة الدولية والمشاركة المحلية المحدودة. ووفق التصورات المعلنة، تتولى هيئة دولية عليا رسم السياسات العامة والإشراف على المرحلة الانتقالية، بينما تضطلع هيئة إقليمية تضم عدداً من الدول العربية بأدوار التمويل والتنسيق السياسي، في حين تتولى لجنة تكنوقراط فلسطينية إدارة الخدمات العامة والمؤسسات المدنية داخل القطاع.

ويعكس التصور المؤسسي لمجلس السلام ما تصفه أدبيات بناء السلام المعاصرة بنماذج «السلام الهجين» و«الحوكمة الانتقالية»، التي تقوم على توزيع السلطة بين فاعلين دوليين ومحليين خلال المراحل الانتقالية بهدف ضمان الاستقرار وإعادة بناء المؤسسات.

إلا أن الأدبيات النقدية في هذا الحقل تشير إلى أن نجاح هذه النماذج لا يعتمد على وجود مشاركة محلية شكلية، بل على امتلاك الفاعلين المحليين قدرة فعلية على التأثير في عملية صنع القرار وتحديد أولويات المرحلة الانتقالية[7].

فكلما تركزت السلطة الفعلية في أيدي الجهات الخارجية، تحولت المشاركة المحلية إلى أداة لإضفاء الشرعية على ترتيبات صيغت مسبقاً، بدلاً من أن تكون تعبيراً عن ملكية سياسية حقيقية للعملية الانتقالية.

ومن هذا المنظور، يثير مجلس السلام سؤالاً محورياً يتجاوز الاعتبارات الإدارية والتنظيمية ليطال جوهر الشرعية السياسية نفسها: هل تمثل المشاركة الفلسطينية المقترحة شكلاً من أشكال الشراكة الفعلية في صنع القرار، أم أنها تقتصر على إدارة الجوانب التنفيذية ضمن إطار سياسي تحدد أولوياته

القوى الدولية والإقليمية؟ والإجابة عن هذا السؤال تمثل المدخل الأساسي لتقييم فرص نجاح المجلس وحدود قابليته للاستمرار في السياق الفلسطيني.

بين منطق الإدارة ومنطق السياسة

في ظاهرها، تبدو فكرة مجلس السلام استجابة عقلانية لأزمة استثنائية: هيئة انتقالية تتولى الأمن والإعمار وإدارة الخدمات في منطقة تعرضت لدمار واسع وتفتقر إلى مؤسسات مستقرة. لكن هذه الجاذبية التقنية تخفي إشكالية أعمق تتعلق بطبيعة السلام نفسه.

فالمجلس بُني على افتراض أن الاستقرار يمكن تحقيقه عبر ترتيبات إدارية ومؤسساتية فعالة، بينما يرى منتقدوه أن أي مشروع يتجاهل الأسئلة المتعلقة بالسيادة والتمثيل والحقوق الوطنية سيبقى عاجزاً عن إنتاج سلام مستدام. ومن هنا لم يكن الجدل حول المجلس خلافاً على تفاصيل إدارية أو هياكل تنظيمية، بقدر ما كان خلافاً حول ما إذا كانت القضية الفلسطينية مشكلة حوكمة وإدارة، أم قضية سياسية تتعلق بالاحتلال وتقرير المصير.

ولهذا انقسمت المواقف تجاه المشروع بين من رأى فيه إطاراً عملياً لتجنب الفراغ الأمني وإطلاق عملية إعادة الإعمار، ومن اعتبره نموذجاً جديداً للوصاية الدولية يعيد تعريف مستقبل غزة من خارج الإرادة الفلسطينية. وفي هذا التوتر بين منطق الإدارة ومنطق السياسة تتحدد الإشكالية الأساسية التي سيحاول هذا المقال تفكيكها في الأقسام التالية.

المواقف الفلسطينية: الرسمية والفصائلية

- الموقف الرسمي الفلسطيني

تعكس التصريحات الرسمية الفلسطينية موقفاً واضحاً يرفض أي ترتيبات سياسية أو إدارية لغزة تُصاغ خارج الإطار الوطني الفلسطيني. ففي هذا السياق، أكد الرئيس محمود عباس أن السلطة الفلسطينية مستعدة لتولي المسؤولية الكاملة عن قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب، مشدداً على ضرورة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، ومؤكداً في الوقت نفسه أن استمرار حكم حركة حماس في القطاع غير مقبول ضمن ترتيبات «اليوم التالي[8]».

وبالتوازي مع ذلك، شددت وزارة الخارجية الفلسطينية على أن أي خطة دولية

أو إقليمية لمرحلة ما بعد الحرب يجب أن تستند إلى الشرعية الفلسطينية القائمة، وأن تتضمن دوراً رئيسياً للسلطة الوطنية، باعتبارها الكيان المعترف به دولياً لإدارة شؤون الفلسطينيين.[9] كما أوضحت الحكومة الفلسطينية استعدادها العملي للاضطلاع بمهام الحكم في غزة، بما يشمل إعادة تشغيل الخدمات الأساسية، وإدارة المعابر، والإشراف على عمليات إعادة الإعمار وعودة النازحين، في إطار خطة شاملة للانتقال بعد الحرب[10]. وتُظهر هذه المواقف مجتمعة أن الرؤية الرسمية الفلسطينية تقوم على مبدأ أساسي يتمثل في إعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن سلطة سياسية واحدة، ورفض أي أشكال من الحوكمة الانتقالية التي تُفرض من الخارج أو تعمل بمعزل عن المؤسسات الوطنية الفلسطينية.

- **موقف حركة حماس**

تعبّر مواقف حركة حماس عن مقاربة أكثر تعقيداً، تجمع بين قدر من البراغماتية السياسية والتمسك بالسيادة الوطنية. فقد أشارت تصريحات منسوبة إلى مصادر قريبة من الحركة إلى أن حماس قد لا تشارك في إدارة قطاع غزة خلال المرحلة الانتقالية، معتبرة أن مسألة الحكم يجب أن تُحسم داخلياً عبر توافق فلسطيني، وليس من خلال ترتيبات مفروضة من الخارج. وفي هذا الإطار، أبدت الحركة استعداداً لدعم إنشاء لجنة فلسطينية تكنوقراطية غير حزبية تتولى إدارة الخدمات العامة في القطاع، بشرط أن تكون هذه اللجنة مستقلة، وألا تخضع لإشراف أو وصاية دولية مباشرة. في المقابل، أكدت الحركة بوضوح رفضها للمساس ببنيتها العسكرية، مشددة على أن نزع سلاحها يشكل خطاً أحمر لا يمكن تجاوزه، ما يعكس تمسكها بدور المقاومة في إطار الصراع الأوسع.

وتكشف هذه المواقف عن معادلة دقيقة تعتمدها حماس، تقوم على الفصل بين البعد الإداري والبعد السيادي؛ فهي تُظهر مرونة نسبية فيما يتعلق بإدارة الحكم المدني، لكنها ترفض أي تدخل خارجي يعيد تشكيل التوازنات السياسية أو الأمنية داخل القطاع.

بصورة عامة، تعكس المواقف الفلسطينية -بشقيها الرسمي والفصائلي- وجود إجماع نسبي على رفض الوصاية الخارجية، يقابله اختلاف واضح حول شكل السلطة الفلسطينية في غزة ومن يملك حق تمثيلها.

وهـذا التبايـن لا يعكـس فقـط اختلافـات سياسـية داخليـة، بـل يكشـف أيضـاً عـن التحـدي البنيـوي الـذي تواجهـه جميـع المبـادرات الدوليـة، بمـا فيهـا «مجلـس السـلام»، المتمثـل فـي التوفيـق بـين متطلبـات الإدارة الفعالـة، وشـروط الشـرعية السياسـية المحليـة.

جاذبية الحل المؤسسي: لماذا بدا مجلس السلام خياراً قابلاً للتطبيق؟

رغـم الانتقـادات الواسـعة التـي أُثيـرت حـول فكـرة «مجلـس السـلام لغـزة»، فـإن اختزالهـا فـي مجـرد مشـروع فاقـد للشـرعية أو أداة للهيمنـة الخارجيـة منـذ لحظـة ظهورهـا قـد يحجـب جانبـاً مهمـاً مـن النقـاش. فقـد اكتسـبت الفكـرة قـدراً مـن الجاذبيـة لـدى عـدد مـن الحكومـات والمؤسسـات الدوليـة لأنهـا قدمـت نفسـها بوصفهـا اسـتجابة عمليـة لأزمـة مركبـة تتداخـل فيهـا الاعتبـارات الأمنيـة، والإنسـانية، والاقتصاديـة، والسياسـية. ومـن منظـور بنـاء السـلام وإدارة المراحـل الانتقاليـة، اسـتند المشـروع إلـى مجموعـة مـن المرتكـزات التـي دفعـت مؤيديـه إلـى النظـر إليـه باعتبـاره إطـاراً قابـلاً للتطبيـق، حتـى وإن كانـت هـذه المرتكـزات نفسـها قـد أصبحـت لاحقـاً موضوعـاً للنقـد والجـدل.

- **توحيد إدارة الإعمار تحت مظلة مؤسسية واحدة**

تمثلـت إحـدى أهـم نقـاط القـوة النظريـة فـي المشـروع فـي سـعيه إلـى إنشـاء مرجعيـة مركزيـة تتولـى تنسـيق عمليـة إعـادة الإعمـار وإدارة المـوارد الماليـة المخصصـة لهـا. فالتقديـرات الدوليـة تشـير إلـى أن إعـادة إعمـار قطـاع غـزة تتطلـب مـوارد ضخمـة وآليـات تنفيـذ معقـدة تشـارك فيهـا جهـات مانحـة ومنظمـات دوليـة وإقليميـة متعـددة. وفـي مثـل هـذه السـياقات، غالبـاً مـا يـؤدي تعـدد الفاعلـين إلـى ازدواجيـة المشـاريع وتضـارب الأولويـات وضعـف آليـات المسـاءلة.

وقـد اسـتند مؤيـدو المجلـس إلـى خبـرات دوليـة سـابقة فـي البوسـنة وكوسـوفو وتيمـور الشـرقية، حيـث لعبـت الهيـاكل الانتقاليـة الدوليـة دوراً مهمـاً فـي تنسـيق المسـاعدات وإدارة المـوارد وتعزيـز ثقـة المانحـين بعمليـات الإنفـاق والرقابـة[11]. ومـن هـذا المنطلـق، بـدا المجلـس محاولـة لإنشـاء إطـار مؤسسـي قـادر علـى تحويـل إعـادة الإعمـار مـن مجموعـة مشـاريع متفرقـة إلـى عمليـة متكاملـة تخضـع لأولويـات وسياسـات موحـدة.

- **إنتاج الاستقرار المؤسسي في بيئة شديدة الهشاشة**

تنطلق أدبيات بناء السلام من فرضية مفادها أن الفراغ المؤسسي يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات الخارجة من النزاعات المسلحة. فضعف الإدارة العامة أو انهيار المؤسسات يفتح المجال أمام تفكك الخدمات الأساسية وتنامي أنماط العنف وعدم الاستقرار.

وفي هذا السياق، قُدِّم مجلس السلام باعتباره آلية انتقالية مؤقتة تهدف إلى الحفاظ على الحد الأدنى من الاستمرارية الإدارية خلال مرحلة مضطربة. ولم تكن أهمية المجلس، وفق هذا التصور، نابعة من امتلاكه سلطة سياسية دائمة، بل من قدرته على منع غياب السلطة خلال الفترة الفاصلة بين انتهاء الحرب وظهور ترتيبات حكم أكثر استقراراً[12].

- **توفير إطار انتقالي في ظل غياب البدائل الواضحة**

استندت جاذبية المشروع أيضاً إلى ما اعتبره مؤيدوه غياباً لبدائل سياسية قابلة للتطبيق على المدى القصير. فإسرائيل أعلنت رفضها استمرار نموذج الحكم السابق في غزة، بينما واجهت السلطة الفلسطينية تحديات تتعلق بالقدرة على استعادة إدارة القطاع بصورة فورية. في حين بدا خيار الإدارة العسكرية الإسرائيلية المباشرة مكلفاً سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

وفي ظل هذه المعادلة، طُرح المجلس بوصفه صيغة انتقالية مؤقتة تملأ الفراغ الإداري والأمني إلى حين التوصل إلى ترتيبات سياسية أكثر استقراراً. وقد شكل هذا البعد البراغماتي أحد أهم مصادر جاذبية المشروع لدى عدد من الفاعلين الدوليين الذين تعاملوا معه باعتباره إدارة للأزمة أكثر من كونه حلاً نهائياً للصراع.

- **إضفاء بعد إقليمي على إدارة المرحلة الانتقالية**

تميّز المشروع أيضاً بمحاولة إشراك عدد من الدول العربية في عملية الإشراف والتمويل وإدارة المرحلة الانتقالية. فمن وجهة نظر مؤيديه، لم يكن هذا البعد مجرد وسيلة لتأمين الموارد المالية اللازمة للإعمار، بل محاولة لتخفيف الطابع الخارجي للمشروع وإضفاء قدر من القبول السياسي والإقليمي عليه.

وقد استند هذا التصور إلى افتراض مفاده أن انخراط أطراف عربية رئيسية

يمكن أن يشكل جسراً بين متطلبات المجتمع الدولي والحساسيات الفلسطينية والإقليمية، بما يحد من صورة الوصاية الدولية المباشرة ويمنح العملية الانتقالية قدراً أكبر من المشروعية السياسية.

- **ربط الإعمار بإعادة بناء المؤسسات**

لم يتعامل المشروع مع إعادة الإعمار باعتبارها عملية اقتصادية أو هندسية منفصلة عن المجال السياسي، بل ربطها بمسار أوسع لإعادة بناء المؤسسات العامة. فالكثير من أدبيات بناء السلام المعاصرة تنطلق من فرضية مفادها أن الاستقرار المستدام لا يتحقق بإعادة تشييد البنية التحتية وحدها، بل يتطلب أيضاً تطوير مؤسسات قادرة على إدارة الموارد وتقديم الخدمات وتعزيز معايير الحوكمة والمساءلة.

ومن هذا المنطلق، قُدِّم المجلس باعتباره أداة لإعادة تأهيل الإدارة العامة وتهيئة الظروف لانتقال تدريجي نحو مؤسسات فلسطينية أكثر قدرة على إدارة القطاع. غير أن هذه النقطة كشفت في الوقت نفسه أحد التناقضات الجوهرية في المشروع؛ إذ إن ربط استعادة الحكم الذاتي ببرامج إصلاح تحددها جهات خارجية أثار تساؤلات حول الحدود الفاصلة بين دعم بناء المؤسسات وبين إخضاع الحقوق السياسية لشروط ومعايير خارجية.

أكثر من مشروع لإعادة الإعمار

تكمن أهمية هذه العناصر في أنها تفسر سبب الاهتمام الذي حظيت به فكرة مجلس السلام داخل بعض الدوائر الدولية رغم الاعتراضات السياسية الواسعة التي واجهتها. فالمشروع لم يُقدَّم باعتباره مجرد آلية لإعادة بناء ما دمرته الحرب، بل كإطار شامل يجمع بين الأمن والإعمار والإدارة المؤسسية ضمن تصور متكامل للمرحلة الانتقالية.

غير أن هذه الجاذبية المؤسسية حملت منذ البداية مفارقة بنيوية. فكلما ازداد التركيز على الكفاءة الإدارية، وضبط الموارد، وتحقيق الاستقرار، تراجع النقاش حول مصدر الشرعية السياسية ومن يمتلك حق تحديد مستقبل القطاع. ومن هنا ينتقل الجدل من تقييم الفعالية المؤسسية للمجلس إلى السؤال الأكثر حساسية: هل يمكن لأي ترتيبات انتقالية أن تكتسب الاستدامة والقبول دون أن تستند إلى شرعية فلسطينية حقيقية؟ وهو السؤال الذي يفسر لماذا اعتبر

كثير من منتقدي المشروع أن أزمة المجلس بدأت منذ لحظة تصوره الأولى.

إشكالية الشرعية والملكية المحلية: لماذا واجه مجلس السلام أزمة قبول مبكرة؟

على الرغم من أن فكرة «مجلس السلام لغزة» قُدِّمت بوصفها إطاراً مؤسسياً لإدارة مرحلة ما بعد الحرب، فإنها واجهت منذ لحظة طرحها سلسلة من الاعتراضات البنيوية التي دفعت عدداً من الباحثين والفاعلين السياسيين إلى التشكيك في قابليتها للاستمرار. ولم يرتبط هذا التشكيك بالتفاصيل الإجرائية أو بالقدرات الفنية للمشروع بقدر ما انصب على الأسئلة المؤسسة المتعلقة بالشرعية السياسية، وحدود التدخل الدولي، ومكانة الفاعل الفلسطيني في تحديد مستقبل القطاع.

- **إشكالية الشرعية وتمثيل الفاعل المحلي**

تُعد الشرعية السياسية أحد الشروط الأساسية لنجاح ترتيبات الحكم الانتقالي في البيئات الخارجة من النزاعات. وفي حالة مجلس السلام، برز نقد جوهري يتعلق بمحدودية مشاركة الفاعلين الفلسطينيين في صياغة المشروع وتحديد أولوياته. فبحسب عدد من التحليلات، جرى التعامل مع المكوّن الفلسطيني بوصفه طرفاً تنفيذياً داخل هيكل مؤسسي صُممت خطوطه العريضة خارج الإطار الفلسطيني، أكثر من كونه شريكاً فعلياً في عملية صنع القرار، وتكتسب هذه المسألة أهمية مضاعفة في الحالة الفلسطينية تحديداً، لأن القضية لا تتعلق بمجتمع خارج من حرب أهلية أو انهيار مؤسساتي فحسب، بل بشعب يخوض نزاعاً طويل الأمد يرتبط بقضايا الاحتلال والسيادة وحق تقرير المصير. ولذلك فإن أي ترتيبات انتقالية لا تستند إلى درجة كافية من القبول والتمثيل الفلسطينيين تواجه منذ البداية معضلة شرعية يصعب تجاوزها.

ومن هذا المنظور، بدا المجلس في نظر منتقديه أقرب إلى بنية إدارية فوقية منه إلى إطار شراكة سياسية يعكس الإرادة المحلية ويمنحها دوراً حقيقياً في رسم مسار المرحلة الانتقالية.

-

- **تباين الرؤى حول الغاية النهائية للعملية الانتقالية**

واجه المشروع تحدياً إضافياً تمثل في غياب توافق واضح بين الأطراف الدولية والإقليمية بشأن الهدف النهائي للعملية الانتقالية. فقد انقسمت المقاربات بين من نظر إلى المجلس بوصفه أداة لإدارة الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار، وبين من رأى ضرورة ربطه بمسار سياسي أوسع يعالج مستقبل غزة في إطار القضية الفلسطينية ككل.

ولم يكن هذا الخلاف خلافاً تقنياً حول آليات التنفيذ، بل خلافاً حول طبيعة المرحلة الانتقالية ذاتها: هل هي مجرد إدارة مؤقتة للأزمة، أم خطوة ضمن مشروع سياسي أوسع يقود إلى إعادة تعريف العلاقة بين غزة والنظام السياسي الفلسطيني؟

وفي ظل غياب إجابة واضحة عن هذا السؤال، افتقد المشروع إلى رؤية سياسية جامعة تحدد غايته النهائية، وهو ما أضعف قدرته على بناء توافق مستدام حوله[13].

- **تعقيدات الملف الأمني وحدود إعادة الهيكلة المفروضة من الخارج**

شكّل البعد الأمني أحد أكثر عناصر المشروع إثارة للجدل. فقد افترضت بعض التصورات المرتبطة بالمجلس إمكانية إعادة هيكلة القطاع الأمني ونزع السلاح وإعادة دمج الفاعلين المسلحين ضمن ترتيبات جديدة تشرف عليها جهات دولية وإقليمية.

غير أن الأدبيات المقارنة الخاصة بإصلاح القطاع الأمني تشير إلى أن نجاح هذه العمليات يرتبط عادة بوجود توافق سياسي داخلي واسع، وبقبول الأطراف المحلية للترتيبات الجديدة، أكثر من ارتباطه بالتصميم المؤسسي ذاته[14]، وعندما تُطرح الإصلاحات الأمنية باعتبارها شرطاً مسبقاً للمشاركة السياسية، فإنها غالباً ما تتحول إلى مصدر إضافي للصراع بدلاً من أن تكون أداة لتجاوزه.

وفي الحالة الفلسطينية، حيث تتداخل الاعتبارات الأمنية مع قضايا المقاومة والاحتلال والتمثيل السياسي، بدا الافتراض بإمكانية إعادة تشكيل المجال الأمني من خلال ترتيبات انتقالية خارجية أقرب إلى تصور نظري منه إلى مشروع قابل للتطبيق عملياً.

- **غياب أفق سياسي واضح وملزم**

من أبرز الانتقادات التي وُجهت إلى المشروع تركيزه على الجوانب الإدارية والاقتصادية لإعادة الإعمار من دون تحديد إطار سياسي واضح لمآلات المرحلة الانتقالية.

ففي الوقت الذي تناولت فيه الوثائق والمقترحات قضايا التمويل والإدارة وإعادة بناء البنية التحتية، بقي السؤال المتعلق بالغاية النهائية للعملية الانتقالية دون إجابة حاسمة: هل يُفترض أن تقود هذه الترتيبات إلى استعادة حكم فلسطيني كامل؟ أم إلى إعادة دمج غزة ضمن النظام السياسي الفلسطيني؟ أم أنها ستبقى نموذجاً انتقالياً مفتوحاً زمنياً دون أفق سياسي محدد؟

وقد أدى هذا الغموض إلى خلق فجوة بين أدوات التنفيذ والهدف السياسي المفترض. ويرى عدد من الباحثين أن هذا النمط يعكس توجهاً متكرراً في بعض مقاربات بناء السلام يتمثل في إعطاء الأولوية للتنمية والإدارة على حساب معالجة جذور النزاع والقضايا السياسية الأساسية.

- **أخطار إعادة إنتاج الوصاية وإضعاف البنية المحلية**

ارتبطت الانتقادات السابقة بمخاوف أوسع تتعلق بطبيعة السلطة التي يمنحها المشروع للفاعلين الدوليين. فقد منحت التصورات المطروحة الجهات الخارجية دوراً محورياً في إدارة التمويل والأمن وتحديد أولويات الإعمار، مقابل دور محدود نسبياً للمؤسسات الفلسطينية.

ومن منظور أدبيات ما بعد الاستعمار ونقد بناء السلام الليبرالي، يثير هذا النمط من الترتيبات تساؤلات حول احتمال إعادة إنتاج أشكال جديدة من الوصاية السياسية تحت عناوين الحوكمة والاستقرار وإعادة البناء.

كما أثيرت تساؤلات حول بعض المقترحات الاقتصادية المصاحبة للمشروع، وخاصة ما يتعلق بإنشاء ترتيبات استثمارية خاصة أو دمج الاقتصاد الغزي في أطر إقليمية أوسع دون امتلاك الفلسطينيين قدرة حقيقية على توجيه هذه العملية، الأمر الذي قد يحد من إمكانات بناء استقلال اقتصادي فعلي[15].

مأزق النموذج: بين الفعالية المؤسسية والشرعية السياسية

تكشف هذه الانتقادات مجتمعة أن المعضلة الأساسية التي واجهت مجلس السلام لم تكن تقنية أو إدارية، بل سياسية في المقام الأول. فحتى لو توفرت الموارد المالية والخبرات الإدارية وآليات التنسيق اللازمة، فإن غياب الشرعية الفلسطينية الكافية يظل عاملاً قادراً على تقويض أي نموذج انتقالي مهما بلغت درجة كفاءته المؤسسية.

ومن هذا المنظور، يمكن فهم وصف المجلس بأنه «مولود ميت» لا بوصفه حكماً نهائياً على الفكرة ذاتها، بل باعتباره تعبيراً عن اختلال بنيوي بين أدوات الإدارة التي يقترحها المشروع وبين الشروط السياسية اللازمة لنجاحها. فالمشكلة لا تكمن في فكرة الهيئة الانتقالية بحد ذاتها، وإنما في طبيعة العلاقة التي تقيمها هذه الهيئة مع المجتمع الذي يُفترض أن تحكمه وتمثله.

وفي المحصلة، تكشف حالة مجلس السلام لغزة حدود المقاربات التي تفصل بين إعادة الإعمار وبين التمثيل السياسي، أو بين الاستقرار والشرعية. فكما تؤكد أدبيات «الملكية المحلية» و«السلام الهجين»، لا يمكن بناء سلام مستدام من خلال ترتيبات تُدار من الخارج مهما بلغت كفاءتها الفنية، ما لم يمتلك الفاعلون المحليون دوراً حقيقياً في تعريف أولوياتها وصياغة أهدافها وتحديد مآلاتها.

وبذلك، لا تمثل تجربة مجلس السلام نقاشاً حول مبادرة بعينها، بقدر ما تعكس إشكالية أوسع في نماذج الحوكمة الدولية المعاصرة، تتمثل في الميل إلى معالجة النزاعات السياسية المعقدة من خلال أدوات إدارية وتقنية، رغم أن جذور هذه النزاعات تظل مرتبطة بالسلطة والتمثيل والحقوق السياسية. ومن هنا فإن العلاقة بين الشرعية والفعالية ليست علاقة تكميلية، بل علاقة تأسيسية: فكلما تراجعت الشرعية السياسية، تراجعت القدرة العملية على إنتاج الاستقرار، مهما بلغت كفاءة التصميم المؤسسي أو حجم الموارد المتاحة

المراجع :

1 The Palestinian Technical Working Group. (2025). A Palestinian Armistice Plan: Charting a Rights-Based Transition for Palestinian-Israeli Peace (1). Retrieved from Cambridge, https://2u.pw/TBZlu5

٢ Bouri, C. (2026, March 13). Who Will Govern Gaza? The Board of Peace has appointed a committee of Palestinian technocrats to oversee day-to-day administration of the enclave. Here's what is known so far. Council on Foreign Relations,

٣ Lie, J. H. S. (2019). Local ownership as global governance. The European Journal of Development Research, 31(4), 1107-1125.

٤ Ibid, Bouri, C. (2026, March 13).

٥ Ibid, Bouri, C. (2026, March 13).

٦ Ibid, Bouri, C. (2026, March 13).

٧ Richmond, O. P., & Mac Ginty, R. (2015). Where now for the critique of the liberal peace? Cooperation and Conflict, 50 (2), 171-189.

٨ العربية. (8 سبتمبر2025). الرئيس الفلسطيني: سنتولى كامل المسؤولية في غزة بدعم عربي ودولي. https://2u.pw/TJ7feM

٩ وكالة أنباء شينخوا العربية. (22 سبتمبر 2025). وزيرة فلسطينية: أي خطة لليوم التالي للحرب في غزة يجب أن تشمل السلطة الفلسطينية. https://2u.pw/xyLdZ9

١٠ Al Jazeera. (2025, January 18). Palestinian Authority says ready to govern Gaza after ceasefire. https://2u.pw/HcT1E0

١١ Paris, R. (2004). At war's end: building peace after civil conflict: Cambridge University Press.

١٢ Ibid, Bouri, C. (2026, March 13).

١٣ Ibid, Bouri, C. (2026, March 13).

١٤ Ibid, Paris, R. (2024, 2024).

١٥ Ibid, Bouri, C. (2026, March 13).